الرياض

السبت 6 شعبان 1426هـ - 10 سبتمبر 2005م - العدد 13592

المرأة في القطاع الخاص .. هموم وتطلعات في العهد الجديد (1 - 4)

بيروقراطية الوزارات تهمش الاستثمارات النسائية وتهددها بالإيقاف

تحقيق - سحر الرملاوي، منى الحيدري:

أكدت سيدات الأعمال السعوديات على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حريص على تسخير كافة الامكانيات وتذليل المعوقات للمرأة المواطنة والعاملة في كافة المجالات في سبيل أداء عملها على أكمل وجه، كما أكدن ايمانهن بحرص خادم الحرمين الشريفين على المساعدة في فتح مجالات عمل جديدة للمرأة تتوافق وامكانياتها وخبراتها باعتبارها نصف المجتمع مؤكدات على أنه حفظه الله منذ أن كان ولياً للعهد قريب ومتلمس لهموم المرأة ومشيد بإنجازاتها..

وقد صبت مطالب سيدات الأعمال خلال المرحلة القادمة على اتاحة فرص عمل مهنية مع الأخذ في الاعتبار زيادة جرعة التدريب وفق متطلبات سوق العمل، اضافة إلى تأكيدهن على ضرورة تفعل القرارات المهمة التي سبق وان اتخذها مجلس الوزراء ولكنها لم تنفذ أو نفذت بشكل غير مرض مشيرات إلى أن العصر الحالي عصر الصناعة في كافة دول العالم والمرأة أثبتت تفوقها الملحوظ عبر خطوط الإنتاج في المصانع العالمية وهذا يجعلنا نفكر جدياً في الاستفادة من مهاراتها عبر خطوط الإنتاج في مصانعنا.

مدن صناعية للنساء

وفي السياق نفسه قالت حصة العون مالكة شركة البداية للتجارة والصناعة المحدودة بالرياض ان المرأة السعودية عليها واجبات أولاً يجب أن تؤديها للوطن والقيادة ومن ثمارها أمانٍ وتطلعات نأمل تحقيقها من ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأهمها على الإطلاق مساعدة سيدات الأعمال القائمات على الاستثمار في الإنسان واللاتي يعملن من أجل تدريب وتأهيل النساء العاملات على العمل وبالتالي توظيفهن في وظائف تليق بهن وتتواءم مع تعاليم الدين الإسلامي والسنة النبوية الشريفة والخصوصية السعودية المتميزة كما أن المدن الصناعية النسائية لا زالت معلقة وأمورها حائرة بين ثلاث وزارات هي وزارة التجارة ووزارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية ووزارة الشؤون البلدية والقروية، اضف إلى ذلك تسهيل الحصول على القروض من صناديق الدولة الكبيرة التي تملك المال والرجال ومن هنا أتوجه لوالدنا جميعاً بأن يدعمنا ويأمر بإطلاق سراح المشاريع التنموية والصناعية التي تساهم في حل مشكلة البطالة حيث ان كثيراً من النساء يبحثن عن فرص وظيفية دون جدوى.

وأضافت العون إلى أن التعطيل الذي نلقاه من جهات التوظيف والدعم الفني والمالي يقف حجرة عثرة أمام انهاء كافة الاجراءات ونظل ننتظر القرارات التي تصدرها حكومتنا الرشيدة لمصلحة الوطن والمواطن ولكن هناك جهات تنفيذية لا تقوم بواجبها كما ينبغي والأمل معقود في مليكنا المفدى الذي سوف يوجد آليات جديدة لمراقبة

أعمال هذه الجهات التي تتقاعس عن أداء عملها ونحن كسيدات أعمال متفائلات بالمرحلة المقبلة وما سوف تحمله لنا في وطن كبير مثل المملكة العربية السعودية وطن الأوفياء.

تفعيل القرارات القديمة

وبدورها تحدثنا سيدة الأعمال مضاوي القنيعير رئيسة مجلس إدارة نصوح التجارية قائلة: بداية نثمن للملك عبدالله يحفظه الله حرصه على مبدأ الشورى وتفعيل مشاركة الشعب في تنمية واعمار وتطوير بلادنا الغالية نحو الأفضل ومن هذا المنطلق فإنني أرى أن سيدات الأعمال في بلادنا وقد تحقق لهن الكثير ما زلن ينتظرن ما هو أكثر في ظل الشريعة الإسلامية ثم في ظل العهد الزاهر لمليكنا المفدى عبدالله بن عبدالعزيز وأبدأ تطلعاتي بالمطالبة بتفعيل قرارات المنتدى الاقتصادي الذي عقد منذ عامين والذي أمر الملك عبدالله حفظه الله بتنفيذ توصياته خلال ستة شهور خاصة ما يتعلق منها بسيدات الأعمال، فمنذ شاركت المرأة السعودية في القطاع الخاص وهي تعاني الكثير من أنظمة الجهات الحكومية والتي حصرت نشاط المرأة بالمشاغل والصالونات التي تفتتح تحت مسمى مشاغل، ناهيك عن المعاناة التي تجدها من مراجعة الجهات الحكومية إذ لا يسمح للمرأة بالمراجعة إلا بواسطة وكيل خاص بها للتعقيب والذي تضيع مصالحها بسبب بطء انجاز معاملاتها من قبل الوكيل.

وتضيف القنيعير: منذ خمس سنوات كنت قد اقترحت على عبدالرحمن الجريسي بمساعدة سيدات الأعمال لدى الجهات الحكومية بإنشاء مدينة صناعية نسائية يكون لها خصوصية تامة من أجل إنشاء مشاريعهن الصناعية عليها واتاحة فرص عمل جيدة للمواطنات من كافة التخصصات بما فيها حضانة خاصة بأبناء العاملات في سن ما قبل المدرسة لذا أعود وأطالب بإنشاء مدينة صناعية نسائية وإيجاد خصوصية تامة لها وذلك لإنشاء مشاريع نسائية عليها.

وتضيف القنيعير قائلة: «كما أتطلع إلى مساواة سيدة الأعمال بأخيها الرجل في التعاملات الحكومية فيما يخص الاستقدام وإقامة المشاريع والسماح للمرأة بإطلاق المسميات الصحيحة لمشاريعها دون اللجوء للاحتيال على أنظمة بلدها.«

وأريد التأكيد على ضرورة استخراج كل النساء بلا استثناء لبطاقة الأحوال الخاصة بها لمنع التلاعب بحقوقها واستغلال اسمها من قبل الرجال.

وتقول أيضاً سيدة الأعمال القنيعير: «كما آمل الإيعاز لوزارة العمل بتسهيل الاستقدام أمام سيدات الأعمال خاصة في المهن التي لا يوجد لها مثيل في المملكة والسماح لهن بافتتاح مراكز تدريب لتلك المهن للسعوديات.«

وأتمنى أيضاً افتتاح أقسام نسائية في المحاكم والحقوق المدنية وإيجاد نظام كامل حسب الشريعة الإسلامية فيما يخص الطلاق وحضانة الأطفال والنفقة.

المشاركة في القرار الاقتصادي

وتشاركنا أيضاً سيدة الأعمال وعضو مجلس تنفيذي الغرفة التجارية بالرياض ورئيسة مجلس إدارة اريبة لخدمات الحاسب الآلي هدى الجريسي قائلة: أولاً نشكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على اهتمامه ودعمه للمواطن السعودي عامة والمرأة السعودية خاصة، ونود أن نعلم ماذا حل بقرار مجلس الوزراء المتعلق بعمل المرأة وفتح مجالات الاستثمار وفتح الأقسام النسائية في الجهات التي تتعامل مع المرأة الذي صدر منذ أكثر من سنة؟ لماذا هنالك أقسام نسائية غير فعالة وليس لديها صلاحيات؟ وأصبحت عقبة اضافية على المرأة المستثمرة بدلاً من أن تكون مسهلة للاجراءات؟

يعاني القطاع الخاص من تخبط في الاستثمار النسائي وتبعثر وتشتت الجهود المبذولة في هذا المجال، كما أن هنالك عدم توافق بين مخرجات التعليم مع

احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص الذي لا يستشار في المناهج والتخصصات التعليمية المقدمة من قبل الجامعات والكليات.

ووجود أعداد كبيرة من المراكز التدريبية النسائية التي تضيع الكثير من أموالها وجهودها في التدريب على الحاسب الآلي واللغات بينما هناك حاجة لبرامج اضافية متنوعة أخرى لا يسمح بتقديمها رغم الحاجة الماسة لها ووجود غير سعوديات يشغلن الوظائف بتلك المؤهلات لعدم امكانية تأهيل السعوديات (وليس أمامنا منذ أكثر من سنة إلا الوعود.(

أيضاً هنالك منشآت نسائية لديها مسمى معين وتعمل بنشاطات مختلفة عن المسمى لأنه لا يسمح بتسميتها وفقاً للنشاط مثل صالونات التجميل التي تعمل باسم مشغل وكثير من الأنشطة تعمل بهذا المسمى وبالتالي لا يمكن استقدام متخصصات في مجال التجميل لأن النشاط غير مرخص ولا يوجد سعوديات مؤهلات لهذا النوع من العمل.

وبما ان النساء شقائق الرجال لذلك اقترح التالي:

- تفعيل قرار مجلس الوزراء بتسريع عملية فتح الأقسام النسائية في جميع الجهات التي تتعامل معها المرأة واعطائها الصلاحيات التي تحتاجها لإنجاز مهامها على أكمل وجه.
- مشاركة المرأة أثناء صنع القرار المتعلق بها وان تصبح عضوا في كل مجلس أو لجنة أو أي تشكيل مشابه وتجتمع مع المسؤولين عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة كي نخرج بنتائج إيجابية تحل جميع مشاكلها، فوجود مجالس أو لجان نسائية بحتة كما هو الواقع حالياً لم يخدم المرأة بتاتاً بل أصبحت عقبة اضافية لأنها بدون صلاحيات وكثير منها لم يستفد منها ولم تستطع أن تصدر قرارات فالوقت والجهد يضيع على الاجتماعات لا فائدة منها.
- مساهمة المرأة في دراسة الأنظمة المتعلقة بها وسن أنظمة جديدة وتعديل النافذ منها وفقاً للشريعة الإسلامية بما يسهل ويشجع توسيع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وتأمين التسهيلات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- السماح بادخال تخصصات جديدة في مراكز التدريب الأهلية وفقاً لاحتياجات سوق العمل النسائي للتمكن من تأهيل النساء السعوديات وبالتالي الحد من تزايد نسبة بطالة الإناث.
- تصحيح اوضاع منشآت سيدات الأعمال وتسميتها وفقاً للنشاط الذي تعمل به عن طريق عمل مسح لما هو موجود ووضع الضوابط التي تجعل تلك المنشآت تعمل بطريقة سليمة وفقاً لمعايير مدروسة لا تضر بالمستهلك ولا باقتصاد البلد وأيضاً فتح مجالات جديدة تساعد على استثمار السيولة المالية الموجودة وغير المستغلة في الحسابات الجارية النسائية.

الشفافية والإنجاز والتقييم

ولعل مشاركة عزيزة بنت عبدالعزيز الخطيب المستشارة المالية والاقتصادية ومدير عام مركز قيمة مضافة للاستشارات وعضو مجلس تنفيذي الغرفة التجارية بالرياض وعضو جمعية الاقتصاد السعودية قد حوت أبعادا أوسع مجالاً من أماني سيدات الأعمال إلا أنها تصب في معظمها في ذات الاتجاه وقد شاركتنا بقولها: «ندعو المولى أن يسدد خطى الملك عبدالله وولي العهد الأمير سلطان.. ونثق إن شاء الله أنه عصر زاهر للملك عبدالله كما كانت عصور من قبله من السلف الصالح من الملك عبدالعزيز إلى الملك فهد طيب الله ثراهم.. وجزاهم الله عنا كل خير.«

ونعلم ان ما نطمح إليه ونأمله كأفراد.. لدى الملك عبدالله والمسؤولين ما هو أكثر من ذلك.. ويأملون فيما هو أشمل من ذلك..

إن مشاركتنا بآمالنا هو جانب من المحبة والولاء ودعم القيادة عندما طلب الملك عبدالله أن يبدي الجميع الرأي.. لما فيه صالح الدين والدنيا..

لذلك فآمالي التي أذكر بعضاً منها وليس كلها.. فرأي الآخرين فيه السداد إن شاء الله ويكملون بذلك ما نقص مني.. لذلك آمالي هي آمال مواطنة ومن ثم سيدة أعمال..

آمل أن تكون هناك المزيد من الشفافية في الأداء الحكومي.. وعلى الأخص في خطط الوزارات.. وأن يعلن للجميع كل وزارة ما هي أهدافها وخططها.. ودور الوزير.. والوكيل.. وقيادات الوزارة في ذلك.. وان يتم التعريف بالمشاريع الحيوية ذات الصلة المباشرة برفاه الفرد (الصحة - التعليم - التوظيف) ليس فقط كأرقام ميزانية.. ولكن كمشاريع مخططة وفق جدول زمني.. يحقق غاية وهدفا استراتيجيا.. وأن يكون هناك معايير لقياس الأداء ونسب التحقق للإنجازات..

آمل أن يكون هناك مراكز رصد وتقييم مستقلة.. يمكنها متابعة المستهدف والمحقق في أداء القطاع الحكومي والقطاع الخاص كذلك.. للوصول إلى مستويات أداء ذات معايير جودة رفيعة المستوى.. ولاذكاء التنافس الايجابي بين هذه القطاعات.

آمل أن تتم مراجعة وضع البنية التحتية الحالية وان تكون شبكات النقل والاتصال في المناطق.. داعمة لمتطلبات اقتصاد حديث.. التقنية والتكنولوجيا الحديثة هو مفتاح التقدم فيها..

آمل أن يكون هناك مراكز بحث علمي.. ومراكز بحث ابداعي.. وان يخطط لذاك بشكل دقيق.. ويرصد لها ما تستحق من موارد مالية وبشرية.. لأنها مفتاح هام للتوظيف.. وكذلك مفتاح هام للتقدم والقيادة بين الأمم..

آمل أن تحل مشكلة البطالة.. حلولا جذرية محددة الهدف والوقت.. ومن خلال قرارات مباشرة تتعلق بإصلاح نظام التعليم ودعم برامج التدريب والتأهيل والإرشاد المتقدم، وآمل أيضاً أن توضع خطة للنهوض بالقرى والمناطق النائية.. وتوزيع مكاسب التنمية فيها كذلك.. وأن تكون المشاريع القادمة التنموية.. موزعة بشكل مدروس ومحقق للأهداف من هذه المشاريع.. موزعة في قرى ومدن صغيرة من حولنا لتحقيق النمو المتوازن المنشود.

آمل ان تكون هناك خطة توعوية كبرى تشارك فيها القطاعات الحكومية والقطاع الخاص.. وفيها يعرف المواطن في كل منطقة بالحقوق والواجبات التي له وعليه كمواطن.. والدور المتكامل للرجال والنساء فيها .. حتى تعالج مشاكل عدة من خلال التوعية ومنها..معالجة النظرة الدونية لدى البعض عن دور المرأة وأهمية مشاركتها.

آمل أن يقر النظام للاعانات وفق معايير(رواتب شهرية للأسر التي لايوجد لديها عائل يعمل ليحقق حد الكفاف لأسرته) وأن تراجع معاشات الاعانة التي تصرف سنوياً للأسر الفقيرة والمحتاجين .. حيث ان متطلبات الحياة باهظة وما يصرف لهم في سنة يصرفه البعض في ساعات من يومه.

آمل أن يكون هناك برامج لكبار السن بدل حالة الفراغ التي تجتاحهم بعد التقاعد ...وان يستفاد من خبراتهم في برامج نقل الخبرة للجيل الجديد.

آمل أن يفتح ملف قضايا النساء في المحاكم .. والتحقق من الشكوى التي نسمع عنها بأن النساء يتعرضن للتهميش في عرض قضاياهن.. وفي الغالب لاتناصر بالحق.

آمل ان يكون هناك خطاب تلفزيوني إذاعي شهري من مجلس الوزراء يتم فيه التواصل بين القيادة والشعب من خلال أستعراض الخطاب لأهم ما تم في الشهر، وأهم ماهو مخطط للفترة القادمة.

آمل ان نجد النساء الجديرات عضوات في مجالس .. الشورى / الاقتصادي الاعلى / وكافة المجالس التي تهتم بالمواطن.

أمل ان تكون لدينا مبان حضارية بمثابة معالم عبارة عن مكتبات عامة ضخمة ومعها مراكز ترفيه متقدمة.. تكون مقصدا للعائلة...وان نجد ذلك في المدن والقرى.

آمل ان يكون هناك توجيه لأن يكون هناك مركز مستقل فقط للاحصاءات العامة ..محدث ومعلن النتائج بأستمرار.

اعتذر على عجالة مشاركتي والتي تناولتها معكم من القلب دون تنقيح .. كما وأدعو الله بكل الصدق ان يسدد خطى الملك عبدالله وكافة المسؤولين لكل الخير ..فالشعب السعودي شعب عظيم يستحق كل الخير والمحبة والعطاء.

تأهيل الأيدي العاملة

من جانبها اكدت سيدة الأعمال حنان مدني على ان المرحلة القادمة تستدعي الاهتمام بالايدي العاملة النسائية لمتطلبات سوق العمل في مشاريع سيدات الاعمال المتنوعة بالاضافة إلى حاجتنا الماسة لتقديم تسهيلات من الدولة ودعم القطاع العام على أساس أن يكون هناك نوع من التنسيق فيما بينهم واضافت حنان قائلة بأننا نطمح في المرحلة القادمة أن نتوسع في مجالات التعليم والتدريب المهني من خلال صناعة برامج مهنية بايدي اكاديميين تساهم في دفع عجلة الاقتصاد.

واختتمت حديثها للرياض بالاشارة إلى اهمية التنسيق مع الدول التي لها طابع المجتمع السعودي لتبادل الزيارات للاستفادة من خبراتهم.

اما سيدة الاعمال نائلة عطار فقد رأت بأن المرحلة القادمة تتطلب تفعيل القرارات السابقة والتي تصب في مصلحة العمل بشكل عام وطالبت بوجود فرع نسائي للمؤسسة العامة للتدريب والتعليم الفني لانخراط النساء في برامج التدريب المتنوعة بهدف الحصول على انتاجية متميزة لسوق العمل.